

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٥

بريط موازنة هيئة ميناء دمياط

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار

القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة ميناء دمياط للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ١١٤٥٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار ومائة وخمسة وأربعون مليوناً وستمائة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٤٩١٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعين مليوناً وتسعمائة ألف جنيه) موزعة كالتالي :
أجور بمبلغ ١٢٣٥٠٠٠ جنيه .

باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٣٨١٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٧٤٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وسبعين وأربعون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٢٥٥٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وخمسة وخمسون مليوناً وأربعين ألف جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ جنيه ٣٩٨٦٤.....٢٠١٦ بـ مبلغ ٢٠١٥ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثمانية وتسعمليوناً وستمائة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٧٥.....٢٠١٦ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٢٣٦٤.....٢٠١٦ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ جنيه ٣٩٨٦٤.....٢٠١٦ بـ مبلغ ٢٠١٥ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وثمانية وتسعمليوناً وستمائة وأربعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥ صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ (الموافق ٤ يوليو سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسي

مشروع موازنة هيئة ميناء دمياط

السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦